

## رأي

### التكنولوجيا تقلب طرائق التعليم

فضلك الموسوي\*

هل تتخيل عمل المجموعات في صف مؤلف من 30 تلميذاً؟ متى سأنفذ هذه الأنشطة وكيف سأتمكن عندها من إنهاء خطتي الدراسية لهذا العام؟ كيف سأستفيد من التكنولوجيا وتلاميذتي ليس بحوزتهم لوحات رقمية، كل دروسي أصبحت تعرض على ppt واللوح الذكي، ألا يكفي ذلك؟ فضلاً عن أننا لا نملك ألواحاً ذكية في كل صفوفنا فلماذا كل هذا الإرهاق؟

هذا غيض من فيض ما يقوله المعلمون لدى الحديث عن إدماج التكنولوجيا في الصف التعليمي.

المعلمة تسأل، التلميذ يجيب بجواب مقتضب من كتابه المدرسي، المعلمة تعقب بتغذية راجعة (feedback) مناسبة، إنه الروتين القاتل! إنه التعليم الملل! إذا التلامذة لا ينتجون في المدرسة، العملية التعليمية لا تزال تعتمد على سلطة المعلم والكتاب المدرسي، وهنا عقدة القصة.

السؤال الأول: كيف نمكّن التلامذة من الإنتاج مع أو من دون تكنولوجيا؟ السؤال الثاني: كيف تساعدنا التكنولوجيا في تحقيق هذا الهدف؟ السؤال الثالث: كيف نتجنب استعمال التكنولوجيا مجرد استعمالها؟ بداية، أي عملية تعليم - تعلم يجب أن تنطلق دائماً من وضعية واقعية حقيقية، ومعززة بالتكنولوجيا، مثل: فيديو مصور لحوار حقيقي، مقال من صحيفة يطرح إشكالاً، مقابلة مصورة أو مباشرة مع شخصية (عامّة، علمية، شخص من ثقافة أخرى....)، فلاش إعلاني عن منتج معين، تقرير إخباري مصور يطرح مشكلة، كاريكاتير أو إنفوغراف الخ.... المهم «وضعية مشكلة» محفزة على التفكير وعلى الانخراط في الحل ومرتبطة بالواقع بشكل واضح.

مع تحليل المشكلة، سيدد التلامذة أنفسهم أمام مهام محددة مطلوبة منهم، تدمج هذه المهام أهداف المنهج في سياق «تعلم له معنى»، فالمعرفة العملية والأهداف التعليمية هنا ليست مفصولة عن سياقها، ولا تحتاج إلى الربط بالواقع لاحقاً لأنها ارتبطت به في أساس طرحها.

إذا التلامذة أمام مهمات ولديهم العديد من برامج الإنتاج الرقمية لإعداد محتوى رقمي حقيقي، ولديهم كل وسائل التواصل عن بعد/ قرب، ومنصات التعاون والتشارك عن قرب/ بعد للعمل الجماعي، ولدى المعلم القدرة على تصويب هذه النتائج وهي في بدايتها بدل الاكتفاء بتقييمها في نهاية عملية التعلم أي بعد فوات الأوان.

طبعاً القصة لا تنتهي عند هذا الحد، بل تكتمل فصولها عندما يتمكّن التلامذة من عرض نتائجهم على العموم والحصول على تغذية راجعة منهم، وتقصد بـ«العموم» زملاءهم بالصف أو الصفوف الأخرى، أو الجمهور الخارجي من أهل وأصدقاء وهذا ما تحدّه طبيعة المهمة. مع هذه الطريقة سيكتسب التلامذة خبرات حقيقية، وسيتعلمون أكثر من المعارف المتراصة في المنهج، وسيشعرون بالمتعة وخصوصاً إذا تمكّنوا من تعزيز العملية التعليمية بالتحسينات التالية:

- اعتماد التعلم المعكوس (flipped classroom)، الذي يوفّر من وقت التعليم لصالح التعلم، ويسمح بتنمية المهارات، وتطبيق هذه الطريقة من منصات التعليم الرقمية التي باتت متوافرة بكثرة، ومن دون أي تكاليف أو تعقيدات وتجهيزات تقنية.

- اعتماد التعلم المدمج (blended learning) وتوفير الانترنت في الصف أو في غرف المصادر (المكتبة المدرسية) على الأقل، من شأنه أن يعزّز طرائق التقصي والاكتشاف، وخصوصاً إذا ما دُمجت مع التعلم المعكوس، ما سيسمح للمتعلمين بخوض تجربة البحث الحقيقي في سبيل تنفيذ المهام المطلوبة بشكل إبداعي.

- اعتماد برمجيات المحاكاة لا سيما في المواد العلمية، ما يؤمّن للمتعلمين وفرة من الصور الذهنية لجردات كانت صعبة التخيل في ما مضى، وتفتح الأفق بشكل أوسع للتخيل والفهم والتجريد.

- اعتماد طرائق الجدل والحوار والمناظرة لتنمية الإنتاج الكلامي الخاص بالتلميذ، وتعزيز فهمه للقضايا من خلال إعمال تفكيره العميق فيها للرد على انتقادات زملائه، والتعبير عنها بمفرداته وأدبياته الخاصة، وهنا تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في تعزيز هذه الطرائق مثل المنتديات الرقمية، ووسائل العرض، والمرئيات (visuals) التي تسهّل عرض الأفكار، فضلاً عن خدمات النقاش التي باتت متوافرة على كل المنصات الرقمية، وخدمات الاتصال الفردي والجماعي عبر skype & hangout، وخدمات إنتاج المشاريع بشكل جماعي مثل google docs على سبيل المثال لا الحصر.

استعمال وسائل العرض في الصف قد يعزّز في مكان ما التلقين والتعليم على حساب التعلم، وتوفير اللوحات الرقمية (ipad & tab) للتعلم المتحرك (mobile learning) من دون هذه المقاربات والأفكار قد يأخذنا إلى الزاوية المظلمة، وإلى الأدوات على حساب المقاربات والطرائق وهو ما نشاهده ونلحظه للأسف في العديد من المدارس والصفوف التعليمية في لبنان.

أشغلهم وشغلهم قبل أن يشتغلوا بك؟ اقلبها فوق رؤوسهم قبل أن يقبلوا الصف فوق رأسك؟

\* مدير التدريب في مدارس المهدي للتواصل مع الكاتب: fadel.mosawi@gmail.com

المشاركة في صفحة «تعليم» التواصل عبر البريد الإلكتروني: felhazz@al-akhbar.com



جره توقيف التعاقد مع اساتذة في الحدّ والبنطية (مروان طحطم)

والبيانات التي صدرت عن مجموعة من أساتذة كلية العلوم والأساتذة الناجحين في اللجان العلمية، توضح أن المشكلة الأساس هي في عدم تطبيق قوانين التعاقد والخوف من تدهور المستوى الأكاديمي لكلية العلوم نتيجة إدخال الأساتذة من دون الرجوع إلى اللجان العلمية ومن دون إبراز التقارير العلمية وفق الأصول المحددة. فهل جاءت هذه التعاميم تماشياً مع الضغوط والضجة التي أثارها ملف التعاقد في كلية العلوم؟

لكن النية لذلك غير كافية إن لم تطبق هذه التعاميم ويتم الرجوع إلى النظام الداخلي للجامعة اللبنانية الذي يفضل كيفية التعاقد مع أساتذة جدد. وأضافت نون: «اللافت أن التعميم 39 قال بوجود توقف كل مشاريع التعاقد المخالفة للأصول ولو بعد مباشرة العمل، لكنه لم يلاحظ أية مفاويل لعدم تطبيقه وذلك خلافاً للتعميم رقم 5 المستند إليه أساساً».

التحقيقات التي أجرتها «الأخبار» في هذا الملف منذ العام الماضي،

هذا الملف، وطلب إليها الضغط لإبقاء الأساتذة الذين دخلوا العام الماضي في زحلة بحجة الحفاظ على الوجه المسيحي لهذا الفرع. فهل نجح هذا المرجع في مساعده، وخصوصاً أنه تطرق في إحدى المناسبات الدينية إلى حاجة الجامعة لهؤلاء الأساتذة؟ الأستاذة في كلية العلوم وفاء نون، تشير إلى أن التعميمين 39 و 5 هما بمثابة اعتراف بحصول خروق قانونية في ملف التعاقد في الجامعة اللبنانية، ويؤكدان وجوب إيقاف الصفقات التي أبرمت في هذا الإطار.

هذه السيدة، كونها تثق بإدارتها، بتوقيع وكالة عامة للإدارة المدرسية وأخذ 10 ملايين ليرة كمكافأة وهي مسرورة بما جنته وترحل بينما الإدارة، بموجب التوكيل، ستحصل على بضع مئات الملايين بعد سنوات الخدمة الطويلة.

إنه ذكاء اللبناني يظهر بقدرته على جني المال من أخيه المواطن اللبناني الضعيف والأقل «حريقة»، فيقول لنجني المال بإسم هذا الإنسان البسيط من إنسان بسيط آخر يدفع القسط المدرسي ولا يحسب ما يدفع، وما أصعب موقف لجان الأهل واللجان المالية فيها الذين يوقعون على موازنات من دون أن يدققوا بكل التفاصيل، فالعيب ليس في السؤال والتدقيق وهذا حق مكفول بالقانون، بل العيب أن تحمّل مسؤولية توقيعك لمئات العائلات التي وثقت بقدراتك فتجعلها تدفع شقائها وحق ابنائها بالحياة الكريمة.

في المدرسة منذ 30 عاماً، وسيدة شبيهة أمية تساعد أولاد الحضانة مسجلة كمعلمة براتب عال، وأكثر من حالة من غير المقيمين في لبنان ومسجلين كمعلمين، وحالات دوام جزئي مسجلة كدوام كامل في صندوق التعويضات وجداول المعلمين، وغيره من المخالفات التي ترفع من قيمة بدلات الرواتب والأجور. المفارقة أن هذه الفئة إما تكون متواطئة بالإكراه أو طوعاً في عمليات التزوير. في بعض الحالات، لا تكتفي إدارات المدارس بمخالفة القوانين بل تعتمد على جني أرباح من الأهل على أسماء المسجلين ومن صندوق التعويضات، فالسيدة التي تعمل في الحضانة على سبيل المثال والتي تتقاضى مليون ليرة آخر كل شهر لا تعرف ان راتبها المسجل في الدوائر الرسمية وصندوق التعويضات هو 3,5 مليون، وانها بعد 30 سنة خدمة ستحصل على مبلغ كبير كتعويض نهاية الخدمة مع راتب تقاعدي. سنكتفي

الدرجات لا تتجاوز 60 ألف ليرة وتستحق لكل معلم مرة كل سنتين، أي أن نصف المعلمين يستحقونها سنوياً، وهي لا تتعدى 50 ألف ليرة زيادة على كل تلميذ سنوياً، بينما تتقاضى المدرسة سنوياً زيادات تحت مسمى الدرجات العادية تصل إلى مئات آلاف الليرات.

لتبرير هذه الزيادات وإيجاد حلول محاسبية في إدارات المدارس التي تتلاعب بشكل مفضوح بموازناتها، تعتمد الإدارة المالية فيها إلى زيادة المعلمين الوهميين فنراهم يضعفون الأعداد إلى ضعف حاجة الصفوف الفعلية كما يسجلون موظفين إداريين وأشخاص غير مقيمين على الأراضي اللبنانية كمعلمين، وهم لا يتقاضون الرواتب المدرجة في السلسلة. وسجلت اللجان المالية خلال دراستها للموازنات حالات عدة، كتسجيل موظف الاستقبال على بوابة المدرسة كمعلم وصار يتقاضى اليوم - في السجلات - أكثر من 3,5 مليون كراتب معلم بدأ عمله

\* باحث في التربية والفنون.

عضو الحملة الوطنية للجان الأهل ولأولياء الأمور في المدارس الخاصة